مكاتب الصيرفة تُخالف القانون ووزارة الاقتصاد مدعوة إلى قمعّ المخالفات عملا بالمرسوم ٨٣/٧٣

المصارف اللبنانية تحترم الهامش الرسمي لمصرف لبنان وإضراب أصحاب المحطات مرفوض

خلفيات سياسية ومطامع مالية وراء «أزمة الدولار» المفتعلة وآن الأوان لحصرية التعامل بالليرة

بروفسور جاسم عجاقة

لا أزمة دولار في السوق اللبناني، وكل قول عكس ذلك يعني جهل تركيبة السوق. نعم هناك مكاتب صيرفة ومكاتب تحويل أموال تُصرف الدولار على ١٥٦٠ ليرة لبنانية. وهذا مُخالف للقانون وخصوصًا المرسوم الإشتراعي رقم ٧٣ تاريخ ٩/٩/١٩٨٣ والذي ينصّ في مادته ٢٧ على أن كل من يرفع سعر بيع السلع والمواد والحاصلات المنتجة محليًا او المستوردة دون مبرر مشروع يُعاقب بدفع غرامة بنسبة ٢٠٠ مرّة الحدّ الأدنى والحدّ الأقصى بموجب القانون رقم ٧٢/ ٩١ وبالسجن من خمسة أيام إلى شهر.

أيضًا نصّت المادة ١٦ من المرسوم نفسه على «يرتكب جرم المضاربة غير المشروعة، كل من سبب أو حاول ان يسبب إرتفاعًا او هبوطًا مصطنعًا في أسعار المواد والسلع والحاصلات او غيرها،أو في المستندات أو الأسهم العامة أو الخاصة بإتيانه بنفسه او بالواسطة إذاعة أخبار كاذبة أو غير صحيحة بين الجمهور، وعرض بضاعة في السوق لتشويش الأسعار او إغراء البائعين بأرباح تزيد على الارباح القانونية او القيام بأي وسيلة او طريقة أخرى غير مشروعة للغاية ذاتها». ويعاقب بـ ٢٠٠ مرّة الحدّ الأدنى والحدّ الأقصى بموجب القانون رقم ٧٢/ ٩١ وبالسجن من خمسة أيام إلى شهر كل من يُخالف هذه المادة. وتزاد بنسبة عشر مرات الحدود الدنيا والقصوى للغرامات بموجب القانون رقم ٤٩٠ ت ١٥/٢/٩٦ وبالسجن من عشرة أيام الى ثلاثة أشهر او بإحدى هاتين العقوبتين، وعند التكرار تضاعف العقوبة.

إن مكاتب الصيرفة ومكاتب تحويل الأموال تُخالف المرسوم الإشتراعي ٧٣/ ٨٣ عبر بيعها الدولار الأميركي بأسعار غير مبرّرة كما وبثّ إشاعات كاذبة في الأسواق والقول أن لا دولارات في السوق. وبالتالي، فإن وزارة الإقتصاد والتجارة مدعوة إلى تحمّل مسؤوليتها التي فرضها عليها المرسوم الإشتراعي ٧٣/ ٨٣ وملاحقة المخالفين وسوقهم أمام القضاء.

■ حجم تداول مكاتب الصيرفة ومكاتب التحويل ضئيل ■

على صعيد سوق القطع، يبقى الحجم الأكبر من التحاويل بين الليرة اللبنانية والدولار الأميركي (أو أي عملة أخرى) محصور بين المصارف التجارية (أكثر من ٩٠٪) حيث تُثبت البيانات التاريخية أن تداول الدولار مقابل الليرة اللبنانية يبقى داخل الهامش الرسمي الذي يفرضه مصرف لبنان على المصارف التجارية. والملاحظ من هذه البيانات أنه بعد تشكيل الحكومة إنخفض مُعدّل سعر صرف الليرة مقابل الدولار ليصل إلى السعر الوسطي الرسمي، أي ١٥٠٧,٥ ليرة لبنانية لكل دولار أميركي. إلا أن التخبّط السياسي الذي واكب مناقشة مشروع موازنة العام ٢٠١٩ وأحداث قبرشمون رفع هذا المعدّل الوسطي إلى ١٥١٣ لكنه بقي داخل الهامش الرسمي المُحدّد من قبل مصرف لبنان.

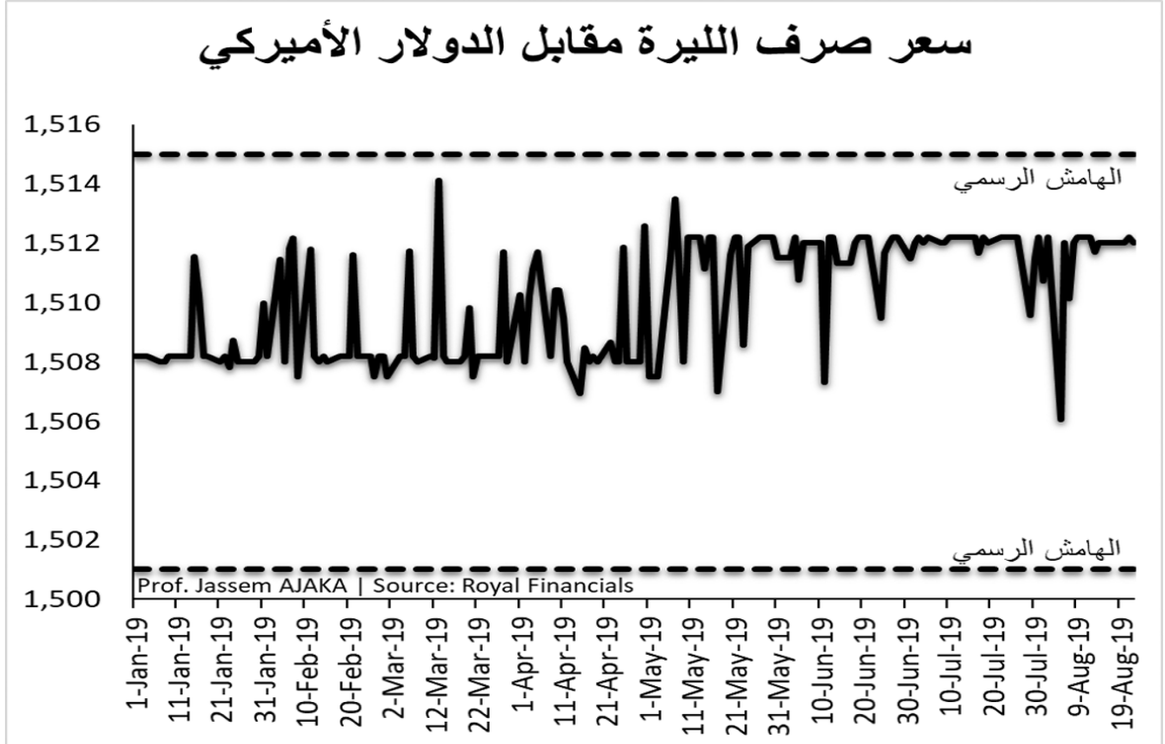

ما يقوم به بعض مكاتب الصيرفة ومكاتب تحويل الأموال هو الإستفادة من الشائعات التي يبثها البعض وتُشارك فيها هذه المكاتب لتحقيق مكاسب غير شرعية. فمثلا، إذا كان باع مكتب صيرفة مليون دولار أميركي مع فارق ٣٠ ليرة عن سعر السوق، فإنه يُحقّق ٣٠ مليون ليرة لبنانية في يوم واحد!!! وهذا الأمر غير مقبول حتى ولو كنّا في اقتصاد حرّ.

من جهة أخرى ترتكب مكاتب الصيرفة ومكاتب تحويل الأموال مخالفة لنص المادتين ٣١٩ و٣٢٠ من قانون العقوبات التي تُجرّم كل من يشهّر بالعملة الوطنية عبر بث إشاعات كاذبة. وهذا ما تقوم به هذه المكاتب!

تنص المادة ٣١٩ من قانون العقوبات والمُعدّلة بالقانون ٢٣٩/ ٩٣ على «من أذاع بإحدى الوسائل المذكورة في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الـ ٢٠٩ وقائع مُلفقة أو مزاعم كاذبة لإحداث التدني في أوراق النقد الوطنية او لزعزعة الثقة في متانة نقد الدولة وسنداتها وجميع الأسناد ذات العلاقة بالثقة المالية العامة يُعاقب بالحبس من ستة اشهر الى ثلاث سنوات وبالغرامة من خمسمائة ألف ليرة الى مليوني ليرة، ويمكن فضلا عن ذلك أن يقضى بنشر الحكم».

كما تنص المادّة ٣٢٠ من قانون العقوبات على «يستحق العقوبات نفسها كل شخص تذرع بالوسائل عينها لحض الجمهور: إما على سحب الأموال المودعة في المصارف والصناديق العامة، أو على بيع سندات الدولة وغيرها من السندات العامة أو على الامساك عن شرائها».

من هذا المُنطلق ندعو الحكومة إلى ملاحقة مكاتب الصيرفة ومكاتب تحويل الأموال المخالفة عملا بهاتين المادتين.

■ خلفيات سياسية ■

من الواضح أن هناك خلفيات سياسية وراء هذا الكمّ الهائل من الإشاعات التي تتناول وضع المالية العامّة ووضع الليرة اللبنانية. وكل ما يُقال عن إنهيار سعر صرف الليرة هو غير صحيح لأن لا أسس علمية وراء هذه الأقاويل ولو أن هذا الأمر صحيح لكانت الليرة انهارت منذ زمن بعيد.

هناك عدّة استهدافات سياسية تقف خلف هذه الإشاعات منها ما يهدف إلى بث الذعر بعدما استطاع الرئيس ميشال عون فرض الإستقرار الأمني ويتطلّع إلى فرض الاستقرار الاقتصادي والمالي، ومنها ما يستهدف شخص حاكم مصرف لبنان نظرًا لموقعه ومستقبله السياسي. ومنها ما هو إقليمي عبر ضرب الكيان اللبناني من خلال النقطة الأكثر حساسية فيه أي الليرة اللبنانية.

لا قدّرة لأي مضارب مهما كان حجمه المالي أن يكسر الليرة اللبنانية. وحده الشعب اللبناني قادر على هذا الأمر من خلال تحويل كل ما يملك من أموال بالليرة اللبنانية إلى الدولار الأميركي. ونحن نعلم أن الدولارات التي يمتلكها مصرف لبنان تُغطّي ٨٠٪ من حجم الكتلة النقدية بالليرة اللبنانية. فهل هذا ما يُريده اللبناني؟ هل يُريد انهيار عملته عبر الانجرار وراء إشاعات كاذبة ومُضلّلة؟

بالطبع ما نقوله لا يعني أننا لسنا في قلب عاصفة مالية سببها حاجة الدولة إلى العملة الصعبة لدفع مستحقاتها بالدولار الأميركي. إلا أن الانجرار وراء الشائعات سيدفع باللبناني إلى القضاء على عملته. وهذا الأمر ليس بخاصة لبنانية، فلو أراد كل الأميركيين تحويل دولاراتهم إلى أي عملة أخرى لانهارت الولايات المُتحدة الأميركية.

■ المصارف، الدولار والتجّار ■

لا يُمكن للمصارف اللبنانية منع الدولارات عن أي تاجر يحتاج الى دولارات لاستيراد بضائع من الخارج، وعكس ذلك يُعتبر مخالفة لقدسية الملكية الخاصة. إلا أنه في الوقت نفسه لا نعلم ما هو تبرير أن يطلب تاجر مبلغ ١٠٠ ألف دولار نقدًا من المصرف! ما هي الأسباب ولماذا يريدها نقدًا. هل هي للتخزين في خزنته الخاصة؟

على هذا الصعيد، نقدّر أن هناك ما يُقارب الـ ٢,٥ مليار دولار أميركي من الدولارات تمّ سحبها من المصارف وتخزينها في المنازل من قبل المواطنين والتجّار! وإذا كنّا نتفهّم مخاوف المواطنين من الأجواء السلبية التي تبثّها السلطة السياسية نتيجة الخلافات ونتيجة تقاعسها عن القيام بإصلاحات مالية وإقتصادية ومحاربة للفساد، إلا أننا لا نتفهّم هذا التخزين للدولارات في الخزانات الخاصة لأن المصارف اللبنانية لها القدرة على تلبية كل طلبات المودعين نظرًا إلى الملاءة العالية التي تتمتّع بها ونظرًا إلى التعاميم التي يفرضها رياض سلامة على هذه المصارف من ناحية سلامة وأمان الودائع.

■ إضراب مرفوض ■

من جهة أخرى، أعلنت نقابتا أصحاب المحطات والصهاريج وتجمع شركات توزيع المحروقات عن إضراب عام نهار ٢٩ الجاري والتوقّف عن العمل في حال عدم السعي الجدي لمعالجة أزمة البيع بالليرة والدفع بالدولار الأميركي في مهلة أقصاها أسبوع. هذا الإضراب غير مقبول ومرفوض نظرًا للضرر الذي يُشكّله على المواطنين وعلى التجّار ونضعه في خانة الابتزاز.

لا أزمة محروقات لأن محروقاتنا مدفوعة بشكل طبيعي ولا يوجد أي اشكاليّة في هذا الخصوص، والصرخة التي يرفعها أصحاب المحطات والصهاريج وشركات توزيع المحروقات هي صرخة مُحقّة. إلا أن حلّها لا يكون بالإضراب بل بقيام السلطات اللبنانية بواجبها ومعاقبة المخالفين من التجّار الذين يقومون بابتزاز أصحاب المحطات والصهاريج وشركات توزيع المحروقات الذين يُعتبرون وسيطاً بين المواطنين والشركات المُستوردة للمحروقات.

■ حصرية استخدام الليرة اللبنانية ■

من كل ما تقدّم، نرى أن الأوان آن لقانون يُعطي حصرية لليرة اللبنانية في التعاملات التجارية الداخلية رأفة بالمواطن والتاجر والاقتصاد اللبناني في آن واحد. ونعتقد أن من يُعارض مثل هذا القانون هو شخص مُستفيد من الفوضى التي تعمّ جراء عدم تطبيق القوانين. ونرى أن من يُحقّق أرباحًا نتيجة عملية القطع هو مخالف للقانون لأن تجارة العملة تتمّ في الأسواق المالية وليس في الماكينة الإقتصادية.

يبقى القول أن في ظل عدم تطبيق القوانين كل القوانين بدون استثناء وبحذافيرها، لن تكون هناك مؤسسات قوية وسيبقى المواطن رهينة الشائعات والمخاوف من المُستقبل. لا تبنى الأوطان بهذه الطريقة!

بعد خان شيخون... الجيش السوري نحو جسر الشغور

دوريات اميركية ـ تركية مشتركة شرق الفرات

أعلن المتحدث باسم الرئاسة التركية، إبراهيم قالن، أن الجنود الأتراك والأميركيين سيسيرون قريبا دوريات مشتركة شرق نهر الفرات في سوريا.

وقال قالن في مؤتمر صحفي، عقب اجتماع الفريق الرئاسي برئاسة رجب طيب أردوغان، في المجمع الرئاسي بالعاصمة أنقرة، قال: «سنرى خطوات ملموسة في الأسابيع المقبلة. ستبدأ قريبا دوريات مشتركة للقوات التركية والاميركية شرق الفرات».

وتابع قائلا: «اتفقنا على الإطار الرئيسي بهذا الخصوص، والمباحثات جارية حول تنفيذه العملي ونطاقه»، مؤكدا أن الخطوة الجديدة لإنشاء المنطقة الآمنة مهمة من ناحية توفير الأمن على الحدود الجنوبية لتركيا، وضمان وحدة الأراضي السورية، وتهيئة الظروف التي تضمن عودة اللاجئين السوريين إلى منازلهم. ويأتي تسيير هذه الدوريات المشتركة في إطار التمهيد للاتفاق الاميركي التركي حول المنطقة الآمنة المزمع تأسيسها شرق الفرات بشمال سوريا.

وكذلك اعلن المتحدث باسم الخارجية التركية، حامي أقصوي، بأن تركيا ستحافظ على وجودها في نقطة المراقبة التاسعة بمورك رغم سيطرة الجيش السوري على المنطقة بشمال سوريا.

وصرح المتحدث باسم الخارجية التركية، حامي أقصوي: اليوم الخميس: « نقطة المراقبة التركية التاسعة في مدينة مورك ستبقى في مكانها رغم سقوط المدينة. لقد سيطرت قوات الجيش السوري على خان شيخون، والمتحدث باسم الرئاسة التركية صرح بذلك». ورفض أقصوي التعليق على سؤال يتعلق بكيفية استمرار وجود النقطة بعد سقوط المدينة.

وقال مسؤولان تركيان، اليوم إن قوات تابعة للجيش السوري استهدفت موقع مراقبة تركي في شمال غرب سوريا، دون وقوع إصابات. وأضاف المسؤولان لوكالة رويترز، دون الكشف عن اسميهما: «القوات السورية أطلقت النار على موقع مراقبة تركي شمال غرب سوريا».

بدورها، أعلنت وزارة الخارجية الروسية أن موسكو ستواصل التعاون مع أنقرة بخصوص الوضع في إدلب، مؤكدة ضرورة احترام كل الاتفاقيات التي تم التوصل إليها بشأن إدلب.

وقالت المتحدثة باسم الخارجية، ماريا زاخاروفا: «نعتبر أنه من الضروري الالتزام بكل الاتفاقيات الخاصة بإدلب، والتي تهدف إلى مواصلة محاربة الإرهاب، وفي الوقت نفسه ضمان أمن المدنيين»، مضيفة: «في هذا السياق سنواصل التعاون مع تركيا في إطار مذكرة سوتشي، التي تم التوصل إليها في ١٧ تشرين الاول سنة ٢٠١٧».

■ المروحيات الروسية تدمر تحصينات المسلحين الصينيين ■

من جهة اخرى، لم تتوقف الضربات الجوية والبرية عن استهداف معاقل إرهابيي «الحزب الإسلامي التركستاني» (الصينيين) في بلدة كباني ومحيطها في ريف اللاذقية الشرقي، الذي يعد أهم الأبواب المؤدية إلى ريف إدلب , وصولاً إلى جسر الشغور وعشرات البلدات المحيطة، والتي باتت الهدف القادم للقوات السورية بالتوازي مع تقدمها الكبير وسيطرتها على ريف حماة الشمالي وأجزاء من ريف إدلب الجنوبي.

ونقل مراسل «سبوتنيك» عن مصادر ميدانية تأكيدها، أن وتيرة الضربات الجوية تصاعدت في ريف اللاذقية مستهدفة بشكل مركز التلال المرتفعة المحيطة ببلدة كباني الاستراتيجية، حيث تنشط المروحيات القتالية والطائرات القاذفة، منفذة عمليات نهارية وليلية دقيقة ما يسهم في تدمير تحصينات ودشم الإرهابيين المتمركزة على سفوح تلك التلال ويفتح الطريق أمام تقدم وحدات الجيش السوري نحوها.

وأضافت المصادر أن السيطرة على بلدة كباني ترتبط بالمستجدات الميدانية وأن عملية تمهيد ناري مدروسة يتم تنفيذها بمشاركة القوات البرية التي تتقدم ببطء وفق سيناريوهات وهناك عدة سيناريوهات تسعى في محصلتها لتحرير جسر الشغور ومحيطها من سيطرة الإرهابيين، لافتة إلى أن حصار هذه المناطق بات مسألة وقت، وخاصة مع تهاوي المزيد من القرى في ريف إدلب.

وتتميز المروحيات الروسية بقدرات قتالية عالية، كالمناورة والسرعة، إضافة لقدرتها على التحليق ليلاً دون أن تحدث ضجيجا صوتيا، وتمتلك قدرات نارية فريدة كالمدافع المتنوعة والصواريخ ومنظومة الحماية والسيطرة.

وأعلنت الخارجية السورية أن الجيش السوري فتح معبرا إنسانيا في منطقة صوران في ريف حماة الشمالي.

وقال مصدر في وزارة الخارجية السورية: «في إطار الاهتمام بأوضاع المواطنين والتخفيف من معاناتهم جراء ممارسات المجموعات الإرهابية تعلن الجمهورية العربية السورية عن فتح معبر إنساني في منطقة صوران في ريف حماة الشمالي بحماية قوات الجيش العربي السوري وذلك لتمكين المواطنين الراغبين في الخروج من المناطق الخاضعة لسيطرة الإرهابيين في ريف حماة الشمالي وإدلب الجنوبي وسيصار إلى تأمين كافة احتياجات هؤلاء المواطنين من المأوى والغذاء والرعاية الصحية».

■ الكرملين يرحب بالسيطرة على خان شيخون ■

الى ذلك، قال المتحدث الرسمي باسم الرئاسة الروسية، دميتري بيسكوف، إن روسيا ترحب بسيطرة الجيش السوري على خان شيخون، وتعتبرها انتصارا على الإرهاب.

وقال بيسكوف للصحفيين ردا على سؤال حول تقييم الكرملين لسيطرة الجيش السوري على خان شيخون «دار الحديث منذ البداية عن أن الحرب ضد الإرهاب والقتال ضد الجماعات الإرهابية سيتواصل في كل المناطق، لا سيما القتال ضد الإرهابيين الذين يستمرون في هجماتهم ضد القوات المسلحة السورية، وأيضا الهجمات ضد القاعدة الروسية في حميميم. لذلك، لا يسعنا سوى الترحيب بمثل هذه الانتصارات المحلية على هذه الجماعات».

من جهته، قال عضو مجلس الشعب السوري، ساجي طعمة، أن الجيش السوري لن يقف عند حدود خان شيخون الاستراتيجية، بل سيتابع باتجاه تحرير إدلب حتى آخر ذرة من تراب سوريا.

■ اشتباكات بين قوات كردية وفصائل مدعومة من تركيا ■

على صعيد آخر، شهدت محاور عديدة في القطاع الشمالي من ريف حلب اشتباكات يومية ومتجددة بين قوات كردية وفصائل موالية لتركيا.

وأفاد المرصد السوري المعارض بأن هذه الاشتباكات جرت في الأيام الأخيرة على محاور مرعناز غرب مدينة اعزاز شمال حلب، وحزوان غرب مدينة الباب شرق حلب، مع تسجيل خسائر بشرية بين الطرفين.

رئيس التحرير
رضوان الذيب

– مديرة الاخبار الداخلية والمحلية والعامة نجوى مارون
– مسؤول الاخبار الدولية ميشال نصر
– مسؤول الاخبار الاقتصادية جوزف فرح
– مسؤول قسم الرياضة جلال بعينو
– مسؤول قسم الاخراج سمير فغالي
– رئيس القسم الفني وجيه علي
– المدير المالي عماد معلوف
ـ المدير المسؤول دوللي بشعلاني
ـ الموقع الالكتروني رجا المهتار – هشام زين الدين
– مسؤول العلاقات العامة مازن الرماح

بلغ عدد الزوار على موقع الديار الالكتروني (Internet) في ٢١–٨–٢٠١٩
٣٢٦٣٢ زائر.

طبع من الديار في ٢ – ٤ – ٢٠١٩ ١١١٥٢
بيع من الديار في ٢ – ٤ – ٢٠١٩ ٦١٨٢
هاتف: ٢–١–٠٥/٩٢٣٨٣٠ –٠٣/٨١١٧٨٥ – فاكس: ٠٥/٩٢٣٧٧٣
الاعلانات: ٠٥/٩٢٣٧٧٠–٩٢٣٧٦٧–٩٢٣٧٦٨–٩٢٣٧٧٦ – فاكس: ٠٥/٩٢٣٧٧١
info@addiyaronline.com